

Distr.: General

3 December 1998

Arabic

Original: French

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٧

المعقودة في المقر، نيويورك،

الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حشاني (تونس)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: 2، Room DC2-0750، Chief of the Official Records Editing Section, United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/53/3*)، A/53/381، A/53/380، A/53/371-S/1998/848، A/53/416، A/C.3/53/L.2، L.3، L.4.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/53/3*)، A/53/72-S/1998/156، A/53/95-S/1998/311، A/53/204، A/53/129-E/1998/58، A/53/371-S/1998/848، A/53/382، A/53/383، A/53/416.

١ - السيد الخرينج (الكويت): أشاد بتقرير الأمين العام عن تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات (A/53/129-E/1998/58) وبدور الأمم المتحدة في مكافحة المخدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي وبخاصة من خلال مركز منع الجريمة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقال إن الكويت تولي، منذ وقت طويل، اهتماما كبيرا لمكافحة المخدرات التي أدركت مدى خطورتها منذ الوهلة الأولى؛ فتم تزويد المكتب المكلف بهذه المهمة بالموارد البشرية والمالية اللازمة وتحويله في ما بعد إلى إدارة منظمة وفعالة. وينص القانون الجنائي الكويتي على عقوبات ضد تجار المخدرات ومستعمليها والأشخاص الذين يروجون هذه التجارة. وصدر قانون عن مراقبة واستعمال المخدرات، كما تم إعداد قائمة بأنواع المخدرات المختلفة. وينظم مرسوم يستهدف الحد من عرض المخدرات وطلبها استيراد وتصدير ونتاج وتصنيع الأدوية والمؤثرات العقلية وينص على توقيع عقوبات. وصدر مرسوم ملكي لنفس الغرض. وأنشأت الحكومة لجنة تتمثل مهمتها الأساسية في تنسيق الجهود الخاصة مع الجهود التي تبذلها الأجهزة العامة وتشجيع السياسات الرامية إلى الوقاية من المخدرات ومراقبة استعمالها وتوعية الجمهور بالمخاطر الناجمة عنها والتعاون مع وسائل الإعلام والهيئات الأخرى وإجراء البحوث العلمية وتنسيق التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة. وتساعد هذه اللجنة في أداء مهمتها منظمات المجتمع المدني.

٢ - وإدراكا من الكويت لما للجهود الجماعية الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة في هذا المجال من أهمية، صدقت في عام ١٩٩٤ على الاتفاقية العربية لمكافحة تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية ووقعت، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وتشارك الكويت بنشاط في كل أنشطة التدريب على مكافحة المخدرات (حلقات العمل والحلقات الدراسية وغيرها).

٣ - السيد السديري (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده يشاطر الدول الأخرى القلق المتزايد الذي تبديه حيال توسع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وهي مشكلة عويصة ومعقدة تستدعي تضافر الجهود، فِينبغِي، في المقام الأول، اتخاذ تدابير عملية لوضع الاتفاقيات الدولية في هذا المجال موضع النفاذ واحترام الالتزامات المعقودة على الصعيد العالمي وإزاحة العوائق التي تحول دون تنفيذ بعض الدول لهذه الاتفاقيات، لا سيما الدول المنتجة والمصدرة للمخدرات. ومن الأهمية بمكان أيضا قيام كافة الدول بتعزيز المراقبة على المواد السلف التي تستخدم في تركيب المخدرات والمؤثرات العقلية.

* ستصدر في وقت لاحق.

٤ - وعلى غرار البلدان الأخرى، تشعر المملكة العربية السعودية بالقلق إزاء غسل الأموال الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي يسهله، في بعض البلدان، ضعف المراقبة المالية ووجود شبكة الانترنت. وأصبحت مراقبة التحويلات المالية المشبوهة والتحقق من مصادر الأموال ضرورة أكثر من أي وقت مضى. ومن اللازم أيضا زيادة المساعدة القضائية المتبادلة وتبادل المعلومات والخبرات وتحقيق الانسجام بين القوانين الوطنية وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بصفة أفضل، لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، لا سيما تجارة السلاح. وتعرب المملكة العربية السعودية عن أسفها إزاء سياسة عدم تجريم المخدرات وترى أنها مخالفة للدين والقانون الدولي وكرامة الإنسان. وتعرب عن تقديرها للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وعن أملها في أن يظل يحظى، مع البرامج الأخرى ذات الصلة بهذا الشأن، بدعم المجتمع الدولي.

٥ - السيدة مخيمر (مصر): أشادت بتعيين بينو أولانشي رئيسا لمكتب مراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة وعن تقديرها للجهود التي يبذلها لتنسيق أنشطة هذا المكتب. وأشادت بالنتائج التي أحرزتها الأمم المتحدة في مضمار مكافحة الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية. وقالت إن المنظمة تسعى لمواءمة مفاهيمها مع مقتضيات عالم اليوم ودعم أنشطة الدول الساعية لبلوغ الأهداف الواردة في إعلان نابولي وبرنامج العمل العالمي وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٥.

٦ - وفي ما يتعلق بمكافحة الجريمة، ذكرت أن مصر اتخذت تدابير مهمة (وضع إطار قانوني يوفر الحماية التامة لحقوق المتهمين، وإعداد برنامج لإعادة إدماج المجرمين وإبرام عدة اتفاقيات لتسليم المجرمين). ونظرا لأن التعاون الدولي لا غنى عنه في مكافحة الجريمة عبر الوطنية، فإن مصر تعرب عن تقديرها للجهود المبذولة لإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتوصي بإنشاء لجنة خاصة لهذا الغرض. ومن دواعي الأسف عدم توفير الموارد المالية الكافية لمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، رغم الدور الهام الذي يضطلع به.

٧ - وفي ما يتعلق بمراقبة المخدرات، تعرب مصر عن تأييدها للنتائج التي توصلت إليها الدورة العشرون للجمعية العامة وتشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات برنامج العمل العالمي المعني بالوسائل الكفيلة بالحد من طلب المخدرات. وقد اتخذت مصر تدابير عدة للحد من الاتجار بالمخدرات (تشديد المراقبة على المؤثرات العقلية وعلى كثير من المواد المستخدمة في تصنيع المخدرات، اكتشاف الاتجار بالمخدرات باستخدام أحدث التقنيات) ولتعزيز قوانينها لمكافحة غسل الأموال المحققة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، عدلت مصر قانونها حتى يتسق مع اتفاقية عام ١٩٨٨ المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (العفو عن مدمني المخدرات الذين يسلمون أنفسهم للسلطات وتوفير العلاج الطبي لهم)، كما اتخذت تدابير لمعاملة المجرمين الذين ارتكبوا جناحا بسيطة تتعلق بالمخدرات، وذلك وفقا للتوصيات الدولية في هذا الشأن. وتسعى مصر أيضا إلى القضاء على زراعة النباتات التي تستخدم في تصنيع المخدرات.

٨ - ونظرا لأن انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير يشكل تهديدا لسلامة الدول، فإن مصر تؤيد وضع اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بهذه الأسلحة، وفقا لقرارات الهيئات المختصة.

٩ - السيد نجم (لبنان): قال إن زيادة إنتاج المخدرات وادمانها تجعل من المسألة المطروحة للنقاش مشكلة عالمية تسعى الدول مجتمعة إلى إيجاد حل لها منذ مطلع القرن العشرين. وقد اعتمد مجلس الوزراء العرب مشروع اتفاقية لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية واستخدامها. وقد خص لبنان الذي لا يزال يعاني من آثار الحرب الأهلية، لا سيما احتلال إسرائيل لسهل البقاع، مكافحة المخدرات بالأولوية القصوى، وفقا لالتزاماته الدولية. ومع أنه نجح في القضاء على زراعة المخدرات في أراضيه، فإنه بحاجة إلى الحصول على المساعدة الفنية والمالية من البلدان الأخرى، وبصفة خاصة من البلدان الصديقة التي تعاني هي أيضا من مشكلة المخدرات، لإعداد برامج لتوعية مدمني المخدرات وعلاجهم، لا سيما في منطقة بعلبك.

١٠ - واستطرد قائلا إن لبنان لا يساوره الشك في نجاح مكافحة المخدرات إذا قامت الدول ببذل جهود منسقة تنسيقاً أفضل.

١١ - السيد شومشير رانا (نيبال): قال إن بلده الذي يؤيد البيان الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، يعرب عن قلقه بصدد مشكلة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، شأنه في ذلك شأن بلدان جنوب آسيا الأخرى، وأنه قد أدرج مكافحة المخدرات في خطته الخمسية التاسعة؛ واعتمد سياسة وطنية لمكافحة المخدرات واستراتيجية وطنية للحد من الطلب عليها وضمّن القانون النيبالي أحكاماً في هذا الصدد، وفقاً لاتفاقيتي الأمم المتحدة لعامي ١٩٦١ و ١٩٨٨ ولاتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لعام ١٩٩٠ الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

١٢ - واستطرد قائلا إن الوفد النيبالي يؤيد النتائج التي توصلت إليها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للنظر في مشكلة المخدرات العالمية والتي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٨ ومكنت من وضع استراتيجية عالمية لمكافحة المخدرات. وينبغي أن تتم هذه المكافحة من خلال تعاون المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ومن المهم أيضاً الحرص على تدريب الموظفين المكلفين بعلاج مدمني المخدرات وإعادة دمجهم في المجتمع، والموظفين المسؤولين عن مراقبة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، مما يستدعي أيضاً تعزيز التعاون متعدد الأطراف.

١٣ - السيد ريبز رودريغيز (كوبا): ذكر أن زيادة الطلب وعولمة الاقتصاد خلقا سوقا عالمية واسعة للمخدرات غير المشروعة وذلك رغم الجهود المبذولة لمكافحتها على الصعيد الدولي. ومن شأن القرارات التي اعتمدها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للنظر في مشكلة المخدرات أن تساعد في تعزيز التعاون الدولي القائم على احترام القانون الدولي، لا سيما السيادة ووحدة الأراضي وعدم اللجوء إلى التهديد والعنف في العلاقات الدولية. وينبغي أن تظل العلاقات بين الدول في هذا المجال تسترشد بمبادئ المسؤولية المشتركة وتوخي النزاهة في دراسة كافة مراحل العملية من الإنتاج وحتى التوزيع. وتعرب كوبا عن إدانتها مجددا للإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها الدول التي تنصب نفسها حكما دوليا يحدد السلوك الحسن، بينما لا تتناسب النتائج الهزيلة التي حققتها مع المسؤوليات الواقعة على عاتقها على الصعيد العالمي.

١٤ - أما على الصعيد الوطني، فذكر أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ساعد كوبا في تدريب الموظفين والاستفادة من الدعم الفني والمادي اللازم. وتؤيد كوبا أيضاً الأنشطة التي تضطلع بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بوصفها السلطة الوحيدة المستقلة والمختصة على المستوى العالمي لإجراء التقييم

الموضوعي للجهود التي تبذلها الدول. وبالنظر إلى موقع كوبا الجغرافي في قلب منطقة ملائمة للاتجار غير المشروع، فإنها تولي أهمية بالغة للتعاون في كافة المستويات وقد برهنت على عزمها على منع استخدام أراضيها لعبور المخدرات غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت كوبا اتفاقات ثنائية لمكافحة المخدرات مع عدد كبير من البلدان، لا سيما بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

١٥ - السيد نادر (الأردن): أشار إلى الدور الهام الذي يضطلع به الأردن، بحكم موقعه الجغرافي، في مواجهة توسع سوق المخدرات غير المشروعة. ورغم الجهود المبذولة للقضاء على الزراعات غير المشروعة، يزداد إنتاج المواد السلف والمخدرات الصناعية ويتوسع الاتجار بها وذلك نتيجة للعولمة، مما يستدعي تكييف الاتفاقيات الحالية لتناسب مع الوضع الجديد.

١٦ - وأعرب عن تأييد الوفد الأردني للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وللنتائج التي توصلت إليها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات. وقد أدخلت وزارة التربية في المقررات الدراسية نصوصاً تهدف إلى توعية الأطفال والمراهقين بمخاطر المخدرات. وتنظم السلطات العامة حملات توعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وتقوم بتنفيذ برامج لإعادة إدماج مدمني المخدرات في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على توقيع عقوبات صارمة على المجرمين ومصادرة الممتلكات المكتسبة من الاتجار بالمخدرات. بيد أن حجم المشكلة يستدعي التعاون وتقاسم المسؤوليات على المستوى العالمي.

١٧ - السيد يانغ كسياوكون (الصين): ذكر أن الوثائق المهمة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، لا سيما الإعلان السياسي، تحدد الاستراتيجيات والتدابير الواجب اتخاذها في إطار التعاون الدولي لمكافحة المخدرات. وتستدعي خطورة الوضع فيما يتعلق بإنتاج وبيع وإساءة استعمال المخدرات غير المشروعة في العالم اعتماد استراتيجية متوازنة لمراقبة المخدرات واتخاذ تدابير ملموسة للحد من عرض المخدرات غير المشروعة ومن طلبها. وقد طبقت الحكومة الصينية، التي ظلت دائماً تولي مكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات اهتماماً كبيراً، برنامج العمل العالمي بالتصدي للاتجار عبر الحدود والمنع الصارم للزراعة غير المشروعة للخشخاش، كما كثفت جهودها الخاصة بالتوعية. والصين أول دولة تمنع المنشطات من فصيلة الأنفيتامين وقد برهنت دائماً على تصميمها على مكافحة الاتجار غير المشروع بالميتافيتامين، وأنشأت نظاماً لرخص التصدير يتعلق بالمنتجات الكيميائية الواردة في القائمة التي أعدتها الأمم المتحدة، منذ عام ١٩٩٣ ولرخص الاستيراد منذ عام ١٩٩٦. وبفضل مساعدة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تمكنت عدة مرات، في السنوات الأخيرة، من الحيلولة دون تهريب السوائل الكيميائية وتصديرها بصفة غير مشروعة إلى بلدان أخرى.

١٨ - وأضاف أن الصين تشارك مشاركة نشطة في تنفيذ برنامج التعاون دون الإقليمي الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات كما استحدثت محاصيل بديلة في مناطق "المثلث الذهبي" التي كانت مكرسة لزراعة الخشخاش، مما ساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحدودية وقلل من درجة اعتمادها على اقتصاد المخدرات. وحتى تكلل مكافحة المخدرات بالنجاح، يلزم تعزيز التعاون الدولي في إطار احترام مبدأ سيادة الدول وتقاسم المسؤوليات والتطبيق التام للاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية وضمنان تطوير الأنشطة البديلة من خلال المساعدة المالية والفنية المقدمة من المجتمع الدولي.

١٩ - السيدة غيل (إسرائيل): أشارت إلى أن إسرائيل قد أعدت منذ وقت وجيز برنامجا لتوعية أفراد الشرطة بالحريات الأساسية وبكرامة الإنسان، حتى في أصعب الحالات. وهذا البرنامج ذو أهمية بالغة في مجتمع متعدد الثقافات تتنازع فيه القيم. ولهذا الغرض، يُطلب من جميع أفراد الشرطة المشاركة في تدريب أساسي يتعلق بأخلاقيات المهنة، وتقديم الخدمات لكبار السن واستخدام القوة. وعيّنَت قوات الشرطة الإسرائيلية في الثمانينات موظفا كُلف بتدريب أخلاقيات المهنة. وتم نتيجة لذلك تحديد المبادئ التوجيهية لمنع لجوء رجال الشرطة إلى استخدام العنف. واتخذت الشرطة أيضا إجراءات مختلفة تتعلق باختيار أفراد الشرطة الجدد وتنظيم حلقات عمل عن إجراءات التحقيق ومنع العنف، وحقوق الإنسان والمساواة. وقد اعترفت رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل بالجهود التي تبذلها الشرطة في هذا المضمار. ويبرز التقدم المحرز في مجال حماية الحقوق المدنية أيضا في الأحكام القضائية المعتمدة، ويحدد القانون الأساسي عن الحرية والكرامة الإنسانية الصادر في عام ١٩٩٢، معايير جديدة للاعتقال والاحتجاز وهو يرمي، بصفة خاصة، إلى تخفيض عدد الاعتقالات غير المبررة، ومنع اعتقال أي شخص دون توجيه تهمة إليه، ما عدا في حالة التدخل في مسار العملية القضائية، وكفالة حق مقابلة محام، منذ بدء التحقيق، لكل مشتبه فيه. وقد تم تحديد الحقوق الأساسية للمحتجزين والسجناء في القرارات الصادرة عن المحكمة العليا، مما أتاح توفير أفضل ظروف الاحتجاز لهم، لا سيما الحصول على الخدمات الطبية.

٢٠ - السيد كا (السنغال): شدد على أن مشكلة المخدرات العالمية لا تهدد صحة مستهلكي المخدرات، لا سيما الشباب منهم، والزراعات الإغاشية أيضا في البلدان المنتجة فحسب، بل تشكل فوق ذلك خطرا على السلم والأمن الوطنيين في البلدان المعنية. وتفتقر أفريقيا التي أضحت معقلا للصفقات غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية وموردا هاما يزود الأسواق العالمية بالقنب، إلى الوسائل للقيام بمفردها بمواجهة هذه التجارة. وعلى المستوى الإقليمي، عكست منظمة الوحدة الأفريقية، شأنها في ذلك شأن المنظمات دون الإقليمية الأفريقية، على محاربة المخدرات، فاعتمدت، خلال مؤتمر القمة المعقود في ياوندي في عام ١٩٩٦، إعلانا سياسيا وخطة عمل لمحاربة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في أفريقيا. وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قرارات تعبر عن التزام حكومات دول غرب أفريقيا باعتبار مكافحة المخدرات مسألة إقليمية بالغة الأهمية، كما أنشأت، في إطار أمانتها التنفيذية، خلية لتنسيق مكافحة المخدرات. واعتمدت أيضا، خلال مؤتمر القمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في عام ١٩٩٧ في أبوجا (نيجيريا) إعلانا سياسيا وخطة عمل دون إقليمية لمكافحة المخدرات تم استكمالهما باتفاقيتين للتعاون القضائي.

٢١ - وعلى الصعيد الوطني، قال إن السنغال أصدرت منذ عام ١٩٦٣ قانونا ضد استعمال القنب والاتجار به، وأنشأت، منذ عام ١٩٦٥، لجنة وطنية للمخدرات أصبحت تُعرف، بعد إعادة تسميتها، باللجنة الوزارية لمكافحة المخدرات. واعتمدت السنغال أيضا خطة وطنية لمحاربة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها تركز على تعزيز القدرات الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالردع، وعلى أنشطة الوقاية ورعاية المدمنين. وزودت السنغال نفسها أيضا بقانون للمخدرات، تم إعداده بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصدقت على كل اتفاقيات الأمم المتحدة للأعوام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨. وتعارض السنغال عدم تجريم المخدرات وتسعى، بالتعاون مع المؤسسات الدولية وشركائها، إلى تطبيق الأحكام المعتمدة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، تشدد السنغال على أهمية الوثائق المعتمدة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرسة لمشكلة

المخدرات العالمية، لا سيما الإعلان السياسي، وإعلان المبادئ الأساسية للحد من طلب المخدرات، والإجراءات الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات في العالم.

٢٢ - السيدة كمارا (غينيا): ذكرت أن مشكلة المخدرات غير المشروعة ما فتئت تتفاقم في العالم وبصفة خاصة في أفريقيا حيث يتوسع الاتجار بالمخدرات ويزداد سوء استعمالها، رغم الكميات الكبيرة المصادرة منها، وذلك لأسباب منها عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في القارة. وعليه، فمن اللازم تعزيز التعاون الدولي للقضاء على هذه الآفة. وما فتئت الحكومة الغينية تبذل الجهود اللازمة لوضع الاتفاقيات دون الإقليمية والإقليمية والدولية المبرمة في هذا الشأن موضع النفاذ، وفقا لخطة العمل الوطنية التي عرضتها في أثناء الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية، وصدقت، بخاصة، على مختلف الاتفاقيات وأصدرت نصوصا قانونية وسعت إلى تعزيز الإطار القانوني المتعلق بمكافحة المخدرات. وأضافت أن غينيا تعرب عن ترحيبها بتوصيات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، لا سيما فيما يتعلق بإجراء دراسة للعلاقة بين الفقر والمخدرات في أفريقيا.

٢٣ - ووجه وفد غينيا نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة اللازمة لمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٨٩/٥٢؛ مؤكدا من جديد عزم حكومة وشعب غينيا على مواصلة مكافحة المخدرات دون كلل أو ملل.

٢٤ - السيد رشيد، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): قال إن مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها غير المشروع لا تزال تلحق الضرر بصحة الشباب وبنموهم وتغوق ممارسة حقوقهم. وتحتل صحة الشباب وتنميتهم مكانا بارزا ضمن أولويات برنامج اليونيسيف للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، الذي يهدف، بخاصة، إلى إيجاد حل لمجموعة المشاكل المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات والكحول والتدخين والنشاط الجنسي للشباب والعنف. وستركز الأنشطة المخصصة لهذا الغرض على حق الشباب في الحصول على المعلومات وإعدادهم لمواجهة الحياة العملية وإتاحة فرص التعليم والصحة والترفيه لهم والعدالة للقاصرين وعلى تهيئة ظروف معيشة تساعد على تفتحهم وتكون خالية من كل أشكال الاستغلال والعنف، وتوسيع نطاق مشاركتهم. وسيتم الاضطلاع بهذه الأنشطة في إطار سياسات وأنشطة التخطيط الوطنية وعلى مستوى المؤسسات التعليمية والخدمات الصحية الموجهة للشباب والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.

٢٥ - وأعرب عن ترحيب اليونيسيف بإعلان المبادئ الأساسية للحد من طلب المخدرات، الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في حزيران/يونيه، وعن تأييدها لقرار منح الأولوية للشباب والأنشطة الحد من طلب المخدرات. وقد شاركت اليونيسيف في المحفل المكرس لمنع إساءة استعمال المخدرات الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في بانف (كندا) وساهمت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات واليونسكو، في تخطيط وتنظيم الأنشطة المقدمة على هامش الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية. وقد شدد المدير العام لليونيسيف، بهذه المناسبة، على أن "الشباب ليسوا عصب مشكلة المخدرات، غير أن هذه المشكلة تعزى، في أغلب الحالات، إلى عدم مراعاة حقوقهم مراعاة كافية". وقد أتيحت لليونيسيف الفرصة أيضا للمشاركة في المؤتمر العالمي لوزراء الشباب الذي نظمته الحكومة البرتغالية، والمعقود في لشبونة من ٧ إلى ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت اليونيسيف، مع منظمة الصحة العالمية

وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة المكتسب/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، في إعداد وثيقة إعلامية مكرسة لصحة الشباب والتنمية، وأبدت حرصها، مع شركائها الرئيسيين والجهات المنظمة للمؤتمر، على أن يتضمن إعلان لشبونة المخدرات غير المشروعة والأضرار الناجمة عن التدخين وتعاطي الكحول أيضا.

٢٦ - واستطرد قائلا إن مكتب اليونيسيف للبرازيل استضاف، في آب/أغسطس ١٩٩٨، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحة العالمية وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة المكتسب/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، الاجتماع الثاني للفريق الأقاليمي للبرمجة المتعلقة بالشباب في حالات الأزمات الذي استهدف تكثيف الأنشطة المنفذة على الصعيد الوطني لضمان حماية حقوق أكثر فئات الشباب ضعفا وتناول في إسهاب مشكلة المخدرات. وتستعد اليونيسيف لطرح مبادرة مهمة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وشركاء آخرين، تتعلق بموضوع حماية الشباب من أضرار التدخين.

٢٧ - السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور): قال، وهو متكلم أيضا باسم بنما، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس إن مسائل قليلة تضارع المسألة المطروحة للدراسة في إثارة مثل هذا الجدل وإحداث هذا القدر من التأثير على كافة المستويات، وأن بلدان أمريكا الوسطى اتخذت سلسلة من الإجراءات المشتركة لتخفيف تأثير إدمان المخدرات في المنطقة دون الإقليمية وإزالة هذا التأثير في المستقبل. وقد تمثلت هذه الإجراءات في إعداد سياسات إقليمية، وإبرام اتفاقيات للتعاون وتبادل المساعدات بين الأجهزة الوطنية المكلفة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وإجراء عمليات مشتركة، وتبادل المعلومات، وتعزيز المساعدة القضائية. وقد ساهم برنامج العمل المعتمد في الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، المعقود في غواكينمو (كوستاريكا)، في آب/أغسطس ١٩٩٤، وإنشاء تحالف أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة في تعزيز هذه الإجراءات. وطلب إلى السلطات الوطنية المختصة واللجنة الدائمة لأمريكا الوسطى المكلفة بالقضاء على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية واستهلاكها غير المشروع والاتجار بها، تقديم تقارير منتظمة ومفصلة عن التقدم المحرز والعقبات التي برزت وذلك بغية إجراء تقييم لتنفيذ الأحكام، المنسجمة مع الأولويات التي تم تحديدها على المستوى العالمي، والواردة في خطة العمل الموضوعة لهذا الغرض والمعتمدة في الاجتماع المشار إليه أعلاه.

٢٨ - وفي ما يتعلق بالحد من الطلب، ركزت حكومات أمريكا الوسطى جهودها على إجراء التشخيصات، وقد أكدت النتائج الأولية المستمدة من مختلف الدراسات التي أجريت في المنطقة ارتفاع استهلاك المخدرات بين المراهقين والأطفال. ولهذا السبب، انصب الاهتمام على تضمين برامج التوعية بمشكلة المخدرات والوقاية منها في البرامج الدراسية، وعلى تشجيع المجموعات المحلية على خلق الوعي بهذه المشكلة. وركزت السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني جهودها لمكافحة هذه الآفة في كافة المستويات، فتم إدخال إصلاحات على قوانين مكافحة غسل الأموال، وتم تعزيز الأنظمة القضائية والقانونية، خاصة في ما يتعلق بالوسائل الرادعة، والتعاون القضائي، كما حددت معاهدة أمريكا الوسطى للأمن الديمقراطي التوجهات الجديدة للقوات المسلحة في المنطقة للألفية الجديدة، لا سيما في المجالات التي تستدعي قيام هذه القوات بعمليات لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتجارة الدولية في الأسلحة والمتفجرات.

٢٩ - وعلى المستوى الدولي، شاركت حكومات بلدان أمريكا الوسطى مشاركة نشطة في أعمال لجنة المخدرات، بوصفها جهازاً للإعداد للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، وفي مناقشات هذه الدورة. وقد اعتمدت الجمعية إعلاناً بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحد من الطلب على المخدرات وإعلاناً سياسياً وخطط عمل لمحاربة تصنيع المنشطات من فصيلة الأمفيتامين وسوالفها، والاتجار بها وإساءة استعمالها، كما اعتمدت إجراءات مختلفة (لمراقبة السوالف، وتعزيز المساعدة القضائية، ومحاربة غسل الأموال، والتعاون الدولي للقضاء على الزراعات غير المشروعة، وتشجيع الأنشطة البديلة). ومن شأن اعتماد خطة عمل للحد من الطلب أن يساعد إلى حد كبير في تطبيق الترتيبات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٣٠ - وينبغي على برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مساعدة بلدان أمريكا الوسطى في إعداد نظام إعلامي دون إقليمي لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات، وضع برامج تدريبية للوقاية والعلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي. وينبغي أن تستفيد هذه البلدان أيضاً من المساعدة والإرشادات الفنية لتمكينها من إنشاء المختبرات المتخصصة في اكتشاف المخدرات أو تعزيز قدرات المختبرات الموجودة وتزويدها بعينات من المخدرات وسوالفها وبدائلها لإجراء التحاليل المقارنة.

٣١ - وفي مضمار الإجراءات المعتمدة على صعيد هذا النصف من الكرة الأرضية، تم إحراز تقدم ملموس في إعداد نظام موضوعي لتقييم التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.

٣٢ - وفي الختام، تؤكد حكومات دول أمريكا الوسطى من جديد التزامها بمواصلة مكافحة المخدرات بعزم، وتطبيق القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وفق قدراتها ومواردها وتعزيز الوسائل دون الإقليمية والوطنية، لافتة النظر، في الوقت نفسه، إلى ضرورة تكثيف التعاون الدولي سعياً لتحقيق الأهداف المبتغاة. وترى أمريكا الوسطى أنها تشارك، على هذا النحو، المجتمع الدولي مشاركة متواضعة في تخليص العالم من المخدرات في الألفية القادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.